مجلة القرطاس
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

ظاهـــــرة الإلحاق الصرفـــــي ـ دراسة وصفية ـ

د. تهاني علـــــي الضاوي الشكري*
قسم اللغـــة العربية ، كلية التربية ، الجامعة الأسمرية ، ليبيا .
البريد الإلكتروني: t.alshukri@asmarya.edu.ly
0009-0007-1898-5150
تاريخ الارسال 2026/5/1م تاريخ القبول 2026/8/2م

- Morphological Affixation Phenomenon - A Descriptive Study

*Dr. Tahani Ali Al-Dhawi Al-Shukri
Department of Arabic Language, College of Education, Asmarya University, Libya.
Email: t.alshukri@asmarya.edu.ly

Abstract (in Arabic):
: This study investigates the phenomenon of morphological affixation, a process governed by the inherent nature of morphological patterns and poetic meters, as well as by the evolution of linguistic sounds. The research seeks to analyze affixation as a significant morphological mechanism that has not received sufficient attention in traditional grammatical and morphological scholarship. The study concludes that affixation essentially consists of adding an element to a word, whereby the added component conforms to the pattern of the base form to which it is attached, representing a form of linguistic expansion.
Keywords: morphological augmentation (al-ilḥāq al-ṣarfī), augmentation in nouns, augmentation in verbs.
In conclusion, all praise is due to God, Lord of the worlds.

الملخـــص:

يتناول هذا البحث ظاهرة الإلحاق الصرفي، وهي ظاهرة فرضتها طبيعة الأوزان والقوافي الشعرية، وكذلك تطور الأصوات اللغوية. وتهدف هذه الدراسة إلى تجلية الإلحاق بوصفه مبحثا صرفيا مهما، ومحاولة لم شتات هذا الموضوع من الكتب النحوية والصرفية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الملحق به، لضرب من التوسع في اللغة.

الكلمات المفتاحية: الإلحاق الصرفي، الإلحاق في الأسماء، الإلحاق في الأفعال

تقديم:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، على أفصح العرب وخير الخلق أجمعين، سيدنا - محمد صلى الله عليه وسلم- وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فتعد ظاهرة الإلحاق الصرفي من المواضيع المهمة، التي تدل على جهود العلماء في الوصول إلى نظرة شاملة لتفسير الظواهر اللغوية. وهي ظاهرة فرضتها طبيعة الأوزان والقوافي الشعرية، وكذلك تطور الأصوات اللغوية.

أسباب اختيار الموضوع:

أما عن أسباب اختيار الموضوع فتكمن في محاولة لم شتات هذا الموضوع المهم من المصادر والمراجع النحوية والصرفية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

ما هو الإلحاق الصرفي؟ وما فائدته؟ وما هي علاماته وأصوله؟ وما هي أوزانه؟ وما أنواعه؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تجلية الإلحاق بوصفه مبحثا صرفيا مهما، ومحاولة لم شتات هذا الموضوع من الكتب النحوية والصرفية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه دراسة وصفية تحليلية لمبحث دقيق ومهم من مباحث علم الصرف.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي.

وقد اعتمد البحث على مصادر ومراجع عديدة منها: المنصف لابن جني، وشرح الشافية للرضي، الممتع في التصريف لابن عصفور، وغيرها

خطة البحث:

كانت خطة البحث مقسمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإلحاق الصرفي، ويندرج تحته مطلبان: المطلب الأول: مفهومه وفائدته

، والمطلب الثاني: علاماته وأصوله ، والمبحث الثاني: أبنية الإلحاق، ويندرج تحته مطلبان: والمطلب الأول: الإلحاق في الأسماء ، والمطلب الثاني: الإلحاق في الأفعال ، والمبحث الثالث: الإلحاق بين السماع والقياس ، والمطلب الأول: الإلحاق السماعي ، والمطلب الثاني: الإلحاق القياسي ، وأخيرًا كانت خاتمة البحث التي تلخص النتائج المستخلصة منه، ثم المصادر والمراجع التي استقى منها مادته. وآمل أن أكون قد وفقت في الوصول إلى الهدف، وألقيت خيطًا من الضوء على ظاهرة الإلحاق الصرفي، فإنْ وُفِّقْت فمن الله، وبعونه، وإنْ أخفقت فمن نفسي والشيطان، وآخرُ دعواي أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

المبحث الأول ـ الإلحاق الصرفـــــــــــــــي:

المطلب الأول ـ مفهوم الإلحاق وفائدته:

مفهوم الإلحاق:

الإلحاق لغــة: تدور معاني كلمة الإلحاق بين الإتباع، والإدراك والوصول، والضمور. يقال: "رجل ملحق بقوم، إذا كان ملصقا بهم"(1)، ويقال: تلاحق القوم: إذا أدرك بعضهم بعضا(2)، قال تعالى: {**وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ** } [الجمعة: 3] ومنه الضمور، تقول: لحق لحوقا أي: ضمر(3)، ومنه الإلحاق الصرفي وهو: أن تتبع كلمة لأخرى في تصاريفها وبنائها(4).

الإلحـاق اصطلاحـــا: يعد ابن جني (ت392هـــ) أول من عرف الإلحاق فقال: "الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به، لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة تبلغ بها ذوات الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة تبلغ بها ذوات الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب"(5). حيث قرر أن الإلحاق زيادة، وأنه لابد من وجود أصل يلحق به، وبين أن الغرض منه هو التوسع في اللغة، وخصه بالثلاثي والرباعي فقط.

وقد عرفه ابن مالك(ت672هـــ) بتفصيل وضبط فقال: "فالذي للإلحاق ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه ومساويا له مطلقا، في تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق، وفي تضمن زيادته إن كان مزيدا فيه، وفي حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلا"(6).

وعرفه الرضي الاستراباذي (ت686هـــ) تعريفا أشمل فقال: "ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفًا أو حرفين على تركيب زيادةً غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كُلُّ وَاحدٍ في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي

والمضـارع والأمـر والمصـدر واسـم الفاعـل واسـم المفعـول إن كـان الملحـق بـه فعـلًا رباعيًا، ومن التصغير والتكسير إن كان المحلق به اسمًا رباعيًّا لا خماسيًّا..."(7)

ذكر أبو حيان (ت747هـــ): أنه يوازن ما ألحق به في الحركـة، والسـكون، والصـحة، والإعلال، والزيادة، ومقابلة الأصل، فبناء (فحل) مثل (برثن) يكون: فُحْلُل، ومن (قـال) كـ(ضيون) قيول، ومن (القول) مثل (صيال): قيال: وقـد يخـالف، نحـو: قـرأى مـن قـرأ على مثل درهم، فتبدل الهمزة ألفًا(8).

فائدتـــه: إن الغرض من الإلحاق هو التكثير، ولتتصرف الكلمة تصرف الكلمة الملحقة بها، قال ابن يعيش(ت643هـــ): "إنما زيد للإلحاق ليس الغرض منه إلا إتباع لفظ للفظ لا غير...، فهو شيء يخص اللفظ من غير أن يحدث معنى"(9)، ووافقه الرضي(10).

وإنما جيء بـه للحاجـة إليـه فـي الشِـعْر أو السـجع، وقـد يـأتي لمعنـى جديـد ولكـن لـيس باطراد، فمعنى حَوْقَلَ يخالف حَقِلَ، وَشَمْلَلَ يخالف شمل، وكوثر يخالف كثر(11).

يثبت بهذا أن زيادة الإلحاق قد لها معنى ولكن ليس باطراد، فالحرف الزائـد للإلحـاق يؤدي معنى زائدا على المعنى الأصلي بدليل أنه عند حذفه يعود المعنى إلى المجرد(12).

من خلال ما سبق وجمعا بين الآراء، يتبين لي أن الإلحاق قد يكـون لمعنـى، ولكـن لـيس باطراد. والله أعلم.

المطلب الثاني ــ علامات الإلحاق وأصولـــــه:

علامات الإلحاق: إن "كل كلمة فيهـا زيـادة لا تطـرد فـي إفـادة معنـى، وكانـت موافقـة لوزن من أوزان المجرد، فعلًا كـان أو اسـمًا فـي عـدد حروفـه وحركاتـه وسـكناته فهـي ملحقة بهذا الأصل، إلا إذا كان الزائد حرف مد"(13)، ومن العلامات الدالـة علـى وجـود الإلحاق:

1ـ فك الإدغام: من علامات الإلحاق عدم الإدغام مع توفر شروطه؛ للمحافظة على زنـة ما التحق به، وذلك لأن الأصل في الملحق به أن تكون أصوله رباعية أو خماسية، وهما مما لا يحصل فيهما التضعيف، فلا يحصل الإدغام، فكل كلمة زائدة علـى ثلاثـة أحـرف في آخرها مثلان متحركان مظهران فهي ملحقة، وذلك نحو: ألندد، عندد، مهدد، قـردد، ومن الأفعـال: صـعرر، جلبـب، شـملل، أمـا الأسـماء دخلـل قعـدد قفـدد. ومنـه اسـحنكك واقعنسس لا يدغم لأنه ملحق باحرنجم(14)

يستثنى من هذا ما كان ملحقا بالوزن الرباعي فعل نحو: خِدَبّ، والخماسي نحو: فعلل قِطْيَم، وفعلل نحو: قِرْشَبٌّ ملحقة بجردحل؛ حيث إنه يدغم؛ لأن أول المثلين فـي المـدغم ساكن.

قال الرضي: "فلا ترى رباعيًا من الأسماء والأفعال ولا خماسيًا من الأسماء فيه حرفـان

كذلك إلا واحدهما زائد: إما للإلحاق أو لغيره،... فأما ذو زيادة الرباعي فلا يخفف بالإدغام، كقردد وجلبب؛ لأن الغرض بالإلحاق الوزن، فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام"(15)

2- أن يكون الاسم الملحق منونا، وهو مختص بالأسماء المختومة بألف مقصورة لغير التأنيث، نحو: معزى، أرطى، ذفرى، أو مختومة بألف تأنيث ممدودة لغير التأنيث، نحو: علباء، حرباء، قوباء، ولو كانت الألف للتأنيث لوجب عدم تنوينها؛ لأنها تصير لغير الإلحاق، ويمتنع صرفها حينئذ.

ذكر المبرد(ت285ه) أن من العرب من ينون فيقول: ذفرى وأرطى، جعلها ملحقة بدرهم، ومن لم ينون جعل الألف للتأنيث (16).

3- ومن علامات الإلحاق قبول تاء التأنيث في الاسم المختوم بألف الإلحاق المقصورة: نحو: علقى، سعلى، عزهى، لتصبح علقاة، سعلاة، عزهاة، بدخول تاء التأنيث المربوطة، ولو كانت الألف للتأنيث لما قبلت دخول التاء المربوطة عليها؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة.

قال المبرد: "أرطى مُلْحق بِجَعْفَر وَلَيْسَت أَلفه للتأنيث، أَلا ترى أَنَّك تَقول فِي الْوَاحِدَة أَرْطَاة، فَلَو كَانَت ألف للتأنيث لم تدخل عَلَيْهَا هَاء التَّأْنِيث؛ لِأَنَّهُ لَا يدْخل تَأْنِيث على تَأْنِيث"(17).

يظهر مما سبق أن الفعل ينطبق عليه المعيار الأول فقط، وتنطبق على الاسم جميع المعايير(18).

أصول الإلحاق:

1- الإلحاق يختص بالأسماء والأفعال: يختص الإلحاق بما يدخله التصريف، والحروف لا يدخلها التصريف،(19) قال الرضي: ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل..."(20) ، أما عن الأسماء فالإلحاق لا يدخل الأسماء المبنية لشبهها بالحروف(21)، ويدخل الأسماء صفة وعلما، نحو القربنى(22)، ويدخل الأسماء الأعجمية مما ألحق منها من كلام العرب، نحو دينار ملحق بسرداح(23).

أما الأفعال المتصرفة فهي على ثلاثة أنواع من حيث الإلحاق:

أ-الملحق بالرباعي المجرد

ب-الملحق بالرباعي المزيد فيه حرف واحد

ج- الملحق بالرباعي المزيد فيه حرفان(24).

1- لابد من وجود أصل يلحق به:

من أصول الإلحاق المهمة وجود أصل يلحق به، وذلك نحو هُمَّقِع عند سيبويه ليست

ملحقة لأنه ليس في الكلام سفرجل(25)، ونحو جُلَعْلَع(26)، ونحو القبعثرى لأنه ليس فوق الخماسي بناء أصلي يلحق به(27).

2- الإلحاق يكون في الثلاثي والرباعي دون غيرهما: أقل ما يبنى عليه الاسم المجرد ثلاثة أحرف، وأكثره خمسة، وأقصى ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف(28).

أما الفعل المجرد فأقل ما يبنى عليه ثلاثة أحرف، والأكثر خمسة، وينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف(29).

ولا يكون الاسم الخماسي ملحقا لعدم وجود سداسي مجرد، ومن هنا كان الملحق ثلاثيا مزيدا بثلاثة أحرف، أو رباعيا مزيدا بحرفين.

أما الفعل فإن مجرده لا يكون إلا ثلاثيا أو رباعيا، فلا يكون الملحق إلا ثلاثيا(30).

3- زيادة الإلحاق تكون بحرف أو حرفين فقط: لا يمكن أن يكون الإلحاق بأكثر من حرفين، لعدم وجود سداسي مجرد، قال السيرافي(ت368ه): "منه ما زيد فيه حرف واحد ألحقه ببنات الأربعة، أو حرفان ألحقاه ببنات الخمسة"(31).

4- لا تطرد الزيادة في إفادة معنى: لا تطرد إفادة معنى في الإلحاق، حيث إنها قد تكون بلا معنى نحو: كوكب، حيث إنه لا معنى لككب(32)، وقد تكون لمعنى نحو: حوقل وهي ملحقة بدحرج فمعناها ضعف، يقال: حوقل الشيخ حوقلة وحيقالا: إذا كبر وضعف عن الجماع، أما حقل فلها دلالات أخرى...(33)

قال الرضي:" ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم"(34).

5- تكون زيادة الإلحاق في مقابلة حرف أصلي: لابد أن تكون زيادة الإلحاق في مقابلة حرف أصلي، حتى إذا كان في الملحق به زائد فإنه لابد أن يشتمل الملحق عليه، وفي مثل موضعه، نحو: اقعنسس حيث إنه ملحق باحرنجم، وحرف الإلحاق هو السين وهي في مقابلة ميم احرنجم، وأما الهمزة والنون فزائدتان لمعنى، وقد خالف في هذا الرضي حيث قال: "ولا يكون الإلحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام، هذا ما قالوا، وأنا لا أرى منعًا من أن يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة، فنقول: زوائد اقعنسس كلها للإلحاق باحرنجم"(35).

6- لا تكون زيادة الإلحاق من حروف المد إلا طرفا: واختلف فيه على أربعة أقوال: الأول: رأي سيبويه(ت180هـ)، ووافقه ابن السراج(ت316هـ) ،وابن عصفور(663ه)، وابن يعيش(ت643هـ) ،وابن مالك(ت762هـ)، وغيرهم أن حروف الإلحاق لا تقع إلا طرفا في الأسماء والأفعال، وذلك نحو علقىً(36).

الرأي الثاني: أنها تقع حشوا وطرفا في الأفعال، وطرفا في الأسماء، وهو رأي الزمخشري(ت538هـ)، وابن الحاجب(ت646هـ)(37)،وذلك كمصدر تغافل واسم

فاعله ومفعوله.

الرأي الثالث: أن واو المد وياءه تقع للإلحاق حشوا إن لم تجاور الطرف وهو رأي ابن فارس(ت395هـ)، وابن جني(ت392هـ)، وذلك نحو طومار ملحقا بقرطاس. أما الألف فلا تقع حشوا أبدا.

الرأي الأخـــير وينسب للرضي أن الألف تقع حشوا وطرفا في الاسم دون الفعل، نحو: علابط، وسرداح، وخاتم، وعالم، قال: " ولما لم يقم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق جاز أن يحكم في نحو: سَاسَم، وخَاتَمٍ، وَعَالَمٍ، بكونها للإلحاق بجَعْفَرٍ، وبكونها في نحو: علابط للإلحاق بقذعمل"(38).

7ـ **اشتمال الملحق على ما في الملحق به من زيادة :** يشترط في الإلحاق أن يكون الملحق موافقا للملحق به في حروف الزيادة، وفي مواضعها من الكلمة، وذلك نحو: احرنجم فهو ملحق باقعنسس، مع الاتفاق في زيادة الهمزة والنون وفي مواضعهما. وعلى هذا لم يحكم السراج بإلحاق اغدودن؛ لأنه ليس في الأربعة مثل احرنجم فيلحق به(39).

8ـ **الاختلاف في زيادة الإلحاق صدرا:** اختلف العلماء في زيادة الإلحاق صدرا، حيث ذهب جمهور العلماء أنه لابد من مساعد لزيادة الإلحاق صدرا وهو رأي سيبويه، واحتج له السيرافي: "والحجة لسيبويه في أليدَّ بالإدغام أن ألندا إنما كان ملحقا لاجتماع النون مع الألف، ولو انفردت الألف بالزيادة لم تكن ملحقة بناء ببناء؛ لأن افعل لا يكون ملحقا..."(40) ووافقه ابن جني فقال: "فإن قيل: ولم لما كان مع الحرف الزائد إذا وقع أولاً زائد ثان غيره صارا جميعًا للإلحاق، وإذا انفرد الأول لم يكن له؟ قيل: لما كنا عليه من غلبة المعاني للألفاظ"(41). ووافقهما ابن مالك في شرح الكافية الشافية(42). وخالفهم الرضي حيث قال: "قيل: لا يكون حرف الإلحاق في الأول، فليس أبلم ملحقًا بِبُرْثُنٍ وَلا إئمد بزبْرِج ، ولا أرى منه مانعًا، فإنها تقع أولاً للإلحاق مع مساعد اتفاقًا، كما في أَلَنْدَد وَيَلَنْدَدٍ وإدْرَوْنٍ فما المانع أن يقع بلا مساعد؟(43).

9ـ **لا يلحق إلا ببنية المفرد:** يشترط في الاسم الملحق أن يكون مفردا؛ لأن الجمع عارض للمفرد، والإلحاق يكون بالأصلي لا بالعارض، وفائدة الإلحاق إنما تكون بالمفرد؛ لأنه يعامل معاملة الملحق به في الجمع والتصغير وغيرها، فإذا انعكس الأمر لم يك فائدة من الإلحاق حينئذ(44).

وكذلك لا يلحق بأبنية المفرد العارض، حيث منع بعضهم الإلحاق بجخدب بالفتح؛ لأن الفتح عارض فيه(45).

المبحث الثانـــــي ـ أبنية الإلحاق:

المطلب الأول ـ الإلحاق في الأسماء:

حصر العلماء الأبنية التي يلحق بها، وهي من الرباعي المجرد:
خمسة متفق عليها، وهي: جعفر، درهم، زبرج، برثن، قمطر، وهناك بناء خامس مختلف فيه وهو جخدَب، فمذهب البصريين أن هذا البناء ليس ببناء أصلي، وقد استدركه الأخفش(ت215هـ)، ومثله جخدب، وضفدع، وجندب، وطحلب، وبرقع، ومن الصفات جرشع، وقال البصريون: إن فعلل إنما هو فرع لفُعْلُل وقد فتح تخفيفا؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم، وكذلك فإن جخدبا فرع لجخادب بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال، فهو مخفف من جهتين: حذف الألف وتسكين الخاء، بينما ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي(46)، واستدلوا بأمرين:
الأول: أن الأخفش قد حكى جؤذرا ولم يحك فيه الضم(47).
الثاني: "قد ألحقوا بفَعْلَل فقالوا: سؤدد، وعوطط، وعندد، وحولل، وقعدد، والإلحاق لا يكون إلا بأصل بناء، ففعلل بلا إشكال أصل بناء، ولم يثبته سيبويه إذ لعله لم يحفظه، أو لم يتحقق نقله عنده"(48). بدليل أن سيبويه قد ألحق قعددا بجندب المزيدة وتأول أصالة النون(49).

ورد الكوفيون بأنها دعوى لا دليل عليها، ولم يثبت في كلام العرب تخفيف الضم بالفتح فيحمل هذا عليه، مع أنه ليس فيه ذلك الثقل(50) ، وذكر الرضي: فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته لثقة الناقل(51)، وذكر ابن مالك: أن في القول بثبوته إثبات مزية خفة الفتحة بورودها في خمسة مواقع.

تبث بهذا أصالة بناء جخدب؛ حيث إن الإلحاق والحمل لا يكونان إلا على بناء أصلي(52)

أما الخماسي المجرد فله أربعة أوزان: سفرجل، وجِرْدَحْل، وجحمرش، وقذعمل، وزاد ابن السراج هُنْدَلِع(53)، وذكر ابن عصفور أنه يجب أن يحمل على أنه فنعلل؛ لأنه لم يحفظ غيره، وحمله على الباب الواسع وهو المزيد أولى.
أما الرباعي المزيد بحرف فيلحق بما كان على أحد الأوزان الآتية: سرداح، قرطاس، عصفور، قنديل، قربوس، علابط، طرطب، جحجبى، سبطرى.
والخماسي المزيد بحرف واحد يمكن أن يلحق به وزنان هما عضرفوط، وسلسبيل.
والرباعي المزيد بحرفين يلحق به: زعفران، وعقربان، وقرفصاء، وطرمساء، وجعنظار، وترجمان، وهناك وزنان اختلف في ثبوتهما وهما صُعْفُوق(54) وخِزْعال(55)، وصعفوق كلمة متمكنة في العربية ورويت كلمات بوزنه مع ثقة الناقل، وقد وردت

كلمات كخزعال، كقهقار، وقرطاس، مع ثقة الناقل، رغم قلتها وندورها، ويقويها وجود فعلال في المضاعف وفي غير المضاعف أولى.

المطلب الثاني ـ الإلحاق في الأفعال:

تختص الأفعال الثلاثية المزيد فيها للإلحاق بالرباعية المجردة والمزيد فيها. وهذه الأوزان هي(56):

أ- فَعْلَلَ نحو: جلبب، وشملل، واللام الثانية مزيدة للإلحاق بالتكرير.

ب- فَوْعَلَ نحو: جورب، فالواو مزيدة للإلحاق.

ج-فَيْعَلَ نحو: بيطر فالياء مزيدة للإلحاق.

د- فَوْعَلَ نحو: هرول والواو زائدة للإلحاق.

ه- فَعْلَى نحو: سلقى والألف زائدة للإلحاق.

و- فَعْنَلَ نحو: قلنس فالنون مزيدة للإلحاق.

وهذه الأوزان ملحقة بدحرج بدليل المصدر جلبب جلببة وجلبابا.

ز- فَعْيَل نحو: شريف. بزيادة الياء.

ح - فَعْأَلَ نحو: بَرْأَلَ بزيادة الهمزة

ط- فَنْعَل نحو: دنقع بزيادة النون

ي-فَعْلَنَ نحو: فرصن الرجل. بزيادة النون.

ك-فَمْعَلَ نحو: حمظل الرجل

ل-فَعْمَل نحو: قصمل.

م-فَعْلَمَ نحو: قرصم

ن-هَفْعَلَ نحو: هلقم

س-تَفْعَلَ نحو: ترمس

والملحق من بنات الثلاثة بالرباعي المزيد على ضربين:

1-افْعَنْلَلَ نحو: اقعنسس

2-افْعَنْلَى نحو: اسلنقى.

المبحث الثالث ــ الإلحاق بين السماع والقياس:

المطرد في الإلحاق أن يكون سماعيا، لكن ابن جني تابع المازني وجعله على ضربين:

المطلب الأولــ ـ الإلحاق السماعي:

يكون الإلحاق سماعيا عند زيادة أحد حروف سألتمونيها، وهو يحفظ ولا يقاس عليه، ويكون في الأسماء نحو: كوثر، وجوهر، وهي زيادة غير قياسية بسبب أن الحرف الذي زيد للإلحاق لم يكن أصلا وكرر، وهو لم يكثر كثرة الإلحاق بالتكرير.

ويكون في الأفعال نحو: حوقل، وهرول، فيكون بالواو كجمهور، ورودن، أو بالياء كشريف، وبيطر، وزينب، ومريم، أو بالألف كجعبى، وسلقى، ودنيا، ومعزى، وذكر ابن جني أنه لم يطرد؛ لأنه لم يكثر كثرة ما يكون إلحاقه بتكرير لامه (57).

المطلب الثاني ـ الإلحاق القياسي:

فأما القياسي فقد ذكر المازني وابن جني أن له موضعين:

الأول: ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي.

والثاني: ما كان بزيادة النون في وسط الكلمة، ولكن المازني في تصريفه، وابن جني في المنصف والخصائص لا يعدون من الإلحاق قياسيا إلا ما كان بتكرير اللام، سواء أكان ثلاثي الأصول وأريد إلحاقه بالرباعي أم كان رباع الأصول وأريد إلحاقه بالخماسي؟ فليس لك أن تزيد للإلحاق أي حرف ما لم يكن من جنس اللام، إلا أن تريد التمرين كأن تقول: ابن من خرج على مثال كوثر، أو جهور، أو بيطر، أو جعبى، أو غسل، أو نحو ذلك.(58)

الخاتمـــــــة:

قد خلصت دراستي لموضوع الإلحاق إلى النتائج الآتية:

1ـ أنه يجوز زيادة حرف الإلحاق أولا وإن لم يزد معه غيره.

2ـ زيادة الإلحاق لا يطرد كونها لمعنى كما هو رأي الرضي.

3ـ الأولى القول بثبوت جخدَب مع قلته لثقة الناقل.

4ـ لا يشترط اتفاق الملحق والملحق به في التعدي واللزوم، فصح عندهم إلحاق حوقل اللازم بدحرج المتعدي، وهو رأي سيبويه والمبرد.

5ـ ينقسم الإلحاق إلى قياسي، وسماعي، فالقياسي هو: ما تكررت لامه للإلحاق في الأسماء نحو رِمدِد، وفي الأفعال نحو جلبب. أما السماعي فهو: ما زيد فيه حرف من أحرف سألتمونيها، نحو دهور، وهو فعل ماض ألحق بدحـــــرج.

التوصيات:

يوصي البحث بالتوسع في دراسة أبنية الإلحاق في معاجم اللغة، وفي أشعار العرب.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــش :

1-الجمهرة181/2.
2-ينظر: لسان العرب، مادة (لحق).
3-اللسان مادة (لحق)
4-ينظر: مقاييس اللغة. /238.
5-الخصائص 1/ 221-224.
6-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد298/1.
7-شرح شافية ابن الحاجب: مج52/1.
8-ينظر: ارتشاف الضرب233/1.
9-شرح المفصل433/4.
10-ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: مج52/1.
11-ينظر: شرح الرضي52/1، 53.
12-ينظر: ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي ص16.
13-دراسات لأسلوب القرآن الكريم60/4.
14-ينظر: الأصول في النحو: ابن السراج 8/3.
15-ينظر: شرح الرضي على الشافية239/3-241.
16-المقتضب298/3.
17-المقتضب259/2.
18-ينظر: ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي: ص51.
19-ينظر: الممتع في التصريف35/1.
20-شرح الرضي على الشافية52/1.
21-ينظر: شرح ابن عقيل339/3.
22-شرح المفصل126/6.
23-ينظر الممتع في التصريف35/1.
24-ينظر: دروس التصريف ص85.
25-ينظر: الكتاب330/4.
26-ينظر: المنصف178/1.
27-شرح الرضي على الشافية52/1.
28-ينظر: الممتع في التصريف 60،1، 72.
29-ينظر: دروس التصريف ص54.
30-ينظر: شرح السيرافي86/11؛ شرح المفصل:137/6.
31-شرح السيرافي216/5.
32-ينظر: شرح الرضي54/1.
33-ينظر الصحاح 1672/4.
34-شرح الرضي52/1.
35-شرح الرضي 54/1، 55.
36-ينظر: الكتاب290/4؛ الأصول354/3؛ الممتع207/1؛ شرح المفصل156/7؛ شرح الكافية الشافية2069.
37-شافية ابن الحاجب67/1؛ أبنية الإلحاق في الصحاح ص57.

38-شرح الرضي1/58.
39-ينظر: الأصول 3/368.
40-شرح كتاب سيبويه8/184.
41-الخصائص 1/230.
42-4/2068.
43-شرح الرضي1/56.
44-ينظر: شرح المفصل6/136؛ المغني في تصريف الأفعال 71.
45-ينظر: شرح المفصل 6/136.
46-ينظر: شرح الشافية للرضي1/48؛ شرح الأشموني4/247.
47-ينظر: شرح الأشموني4/247.
48-شرح الشاطبي290.
49-ينظر: الكتاب4/425.
50-ينظر: شرح الشاطبي291.
51-شرح الرضي1/48.
52-ينظر: إيجاز التعريف ص2.
53-ينظر: الأصول 3/186.
54-المقتضب 2/127.
55-أدب الكاتب 478.
56-الكتاب 3/286.
57-ينظر: المنصف1/42.
58-ينظر: شرح الرضي1/64-65.